DP

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

DP/1996/L.13/Add.1
8 May 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلـــس التنفيـــذي لبرنامـــج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٦
٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، جنيف
البند ١ من جدول الأعمال

مشروع تقرير الدورة السنوية

جنيف، ٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦

إضافة

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

الفصل الثالث: تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرامج

ألف - تقرير المديرة التنفيذية عن عام ١٩٩٥

١- ركزت المديرة التنفيذية، في مقدمتها للتقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن عام ١٩٩٥ ((DP/FPA/1996/17 (Part I)، على بعض أنشطة الصندوق ومشاغله ومنجزاته أثناء عام ١٩٩٥، الذي كان عام تغيير وانتقال بالنسبة إلى الصندوق. إن الصندوق، في سعيه إلى مواجهة التحدي الذي وضعه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهو تحدٍ لم يسبق له مثيل، قد اجتاز فترة من المعاينة الذاتية. ونتيجة لذلك، أعاد تحديد وجهات برامجه ونظام توزيع موارده والمبادئ التوجيهية لسياساته العامة، وإجراءات وضع برامجه، وعدد من عملياته المالية والإدارية، بحيث تراعى فيها الأولويات البرنامجية الجديدة التي نشأت عن مؤتمر القاهرة وبغية زيادة فعالية برامجه الإجمالية.

٢- وقد سعى الصندوق، بواسطة شتى المشاورات والاجتماعات الداخلية التي طـُرحت فيها الأفكار الإبداعية، إلى معالجة عدد من الهواجس الأساسية، مثل: ما يترتب على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعلى توصيات غيره من المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخراً من آثار بالنسبة إلى الصندوق؛ الميزة النسبية للصندوق في ميدان السكان؛ كيفية إيجاد بؤرة أفضل لمساعدة الصندوق، الأمر الـذي يعنـي إعادة تعيين نظام توزيع الموارد؛ كيف يصبح الصندوق أفضل أنصار المسائل الحساسة، كتلك المتعلقة بالصحة التناسلية للمراهقين؛ وتعيين مهمة الصندوق للسنوات العشر القادمة؛ ووضع أساليب التعاون مع منظمات أخرى، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. وأكد الصندوق، في جميع تلك المناقشات، الأهمية البالغة للمساءلة والكفاءة الإدارية وضرورة تحسين رصد وتقييم البرامج التي تتلقى مساعدة من الصندوق.

٣- واستعرضت المديرة التنفيذية أبرز الملامح المالية والبرنامجية للصندوق أثناء عام ١٩٩٥، مـُنوِّهاً بوجه خاص بما أُحرز من تقدم في إنجاز البرامج، والانخفاض الكبير في عدد البرامج المرحلـّة إلى سنوات لاحقة، وهي السنوات الثلاث القادمة، والانخفاض في النسبة المئوية لميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي بالنسبة إلى الدخل، والزيادة الملحوظة من حيث النسبة المئوية والحجم على السواء، في الموارد المخصصة لبلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى. ثم أكدت أهمية حشد الموارد ولاحظت أن الصندوق سوف يسعى جاهداً إلى اتباع استراتيجية تعمل على إقناع بلدان البرامج والجهات المانحة على الوفاء بما تعهدت به من التزامات في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٤- وقالت إن العام المنصرم كان عاماً بالنسبة للصندوق حافلاً بالنشاط الكثيف والتغير، ولا يعتزم الصندوق إبطاء خطاه. وما زالت هناك تحديات كبيرة. ويتعين على الصندوق تعزيز قدرة مكاتبه الميدانيه وتبسيط العلاقة بين المكاتب الميدانية والمقر. كما يتعين عليه الإبقاء على اليقظة وضمان المساءلة فيه والنهوض ببناء القدرات الوطنية وبالقدرة الوطنية على التنفيذ، وتحسين الرصد والتقييم ونظم مراجعة الحسابات. وفوق كل شيء، فإن الصندوق يدرك تماماً ضرورة أن يصبح أكثر تـَوجـُّها صوب تحقيق نتائج وأن يـُظهر بشكل أفضل ما أُنجز بدعم منه.

٥- وذكرت وفود عديدة، في معرض تعليقها على تقرير المديرة التنفيذية عن عام ١٩٩٥، أن التقرير يقدم لمحة جيدة جداً عن أنشطة الصندوق أثناء العام المنصرم. ورأت أنه يبين بوضوح أن عام ١٩٩٥ كان عاماً بالغ الأهمية بالنسبة إلى الصندوق من حيث إعادة توجيه البرنامج في اتجاه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتدريب موظفي الصندوق على هذا التوجـُّه الجديد. وذكر أحد الوفود أن أنشطة الصندوق من حيث تنقيح المبادئ التوجيهية وعقد حلقات دراسية وتدريبية لتوعية جميع الموظفين وتوعيتهم بالأولويات البرنامجية الجديدة كانت نهجاً حكيماً في الفترة التي أعقبت فوراً المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وقد ورد ذلك بوضوح في التقرير.

٦- غير أن وفوداً كثيرة رأت أن التقرير بالصيغة المقدم بها لا يعرض بوضوح استراتيجية الصندوق لتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأنه ليس تحليلياً بما يكفي من حيث دراسته للسنة المنصرمة. ولاحظت وفود أخرى أنه لا يقدم تقييماً للعبر المستخلصة ولا يورد أمثلة محددة لما أُحرز من نتائج. ولاحظ العديد من تلك الوفود أنها تقصد من تلك الملاحظات توجيه النقد البنـّاء الذي يرمي إلى مساعدة الصندوق. وفي هذا الشأن، ذكر إثنان من الوفود أنهما يعتبران أن أداء الصندوق هو أفضل من أي من البرامج الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.

٧- وذكرت وفود عديدة أن المشاكل التي يلاحَظ وجودها في التقرير السنوي وغيره من الوثائق هي، في الحقيقة، مشاكل تعانيها منظومة الأمم المتحدة ككل، ألا وهي: انعدام الصراحة؛ عدم الرغبة في مناقشة العبر المستخلصة مما تتم مواجهته من مشاكل وإخفاقات؛ عدم وجود أمثلة محددة عن نجاح البرامج أو فشلها في عملها. وقال أحد الوفود إن قراءة كثير من التقارير تبعث على الاعتقاد بأنه لم يحدث أي فشل قط، وهو أمر غير صحيح، كما يعرف الجميع. وما يريد المجلس معرفته حقاً هو العبر التي استخلصت من الحالات التي لم تسفر عن نجاحات تامة.

٨- وقالت وفود عديدة إنها ترى أنه، من بين جميع وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، ربما كان صندوق الأمم المتحدة للسكان واحداً من أكثرها حفزاً على التغيير، وإن بوسعه أن يكون رائداً بجعل تقاريره أكثر انفتاحاً ووضوحاً وتَوجُّهاً نحو حل المشاكل وأكثر تحليلاً.

٩- وقالت المديرة التنفيذية، في ردها، إنها متفقة مع الوفود في تقييمها الصريح لتقارير الأمم المتحدة. وهي ترى أن ذلك يعود، بدرجة كبيرة، إلى النهج المتبع في منظمة الأمم المتحدة، ولكن ليس هناك ما يمنع تغييره واتباع نهج أفضل. وقالت إنه يمكن تحسين التقرير السنوي للصندوق. إلا أن على الوفود أن تفهم أنه يتناول مسائل حساسة كثيرة، بعضها أكثر حساسية في بعض البلدان منها في بلدان أخرى، ولا بد من وضع ذلك في الاعتبار. وهي تعتقد أن من الممكن توخي مزيد من الصراحة في بعض وثائق الصندوق الأخرى، كتلك التي يعرض فيها برامجه القطرية. وأبلغت أعضاء الوفود أن الصندوق هو بصدد اعتماد عرض جديد لبرامجه القطرية، سيستخدم لأول مرة في الدورة العادية الثالثة لاجتماعات المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦، وأعربت عن أملها في أن يتم بذلك التصدي لكثير من الهواجس التي أُبديت في مناقشات ذلك اليوم.

١٠- وعلقت وفود عديدة على عمل المجلس التنفيذي، فرأت كثير منها أن المناقشات داخله ينبغي أن تكون أيضاً أكثر انفتاحاً وصراحة. وقالت وفود عديدة إنها متفقة مع المديرة التنفيذية في قولها إن المناقشات ينبغي أن تكون بمثابة حوار عفوي وتبادل حقيقي للأفكار بدلاً من أن تكون مناسبة للحكومات لتقديم بيانات معدَّة سلفاً. واتفقت وفود عديدة أيضاً على وجوب أن تركز المناقشات على مواضيع أكثر تحديداً، وأن تكون الدورة السنوية مكرسة لمسائل السياسة العامة.

١١- وأثارت وفود عديدة مسألة تقديم المساعدة لأفريقيا بغية تلبية احتياجاتها الخاصة. ولاحظت أن الصندوق قد قطع أشواطاً بعيدة في إعادة توجيه مساعدته إلى أكثر البلدان احتياجاً، وكثير منها في أفريقيا، إلا أنه ما زال هناك عمل كثير يتعين إنجازه. وفي هذا الشأن، شددت وفود عديدة على ضرورة زيادة القدرة الاستيعابية للبلدان الأفريقية عن طريق الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات. وأشار أحد الوفود إلى أن من غير المنصف التركيز على أفريقيا فقط عند الحديث عن "المشاكل". فزيادة القدرة الاستيعابية هي مطلب لكثير من بلدان العالم، وثمة بلدان كثيرة غير أفريقية يمكنها الإفادة من التجربة الأفريقية، والعكس صحيح.

١٢- وكررت المديرة التنفيذية تأكيد التزام الصندوق بمساعدة بلدان أفريقيا، وتأييده الكامل لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بشأن أفريقيا. واشارت إلى أن المشكلة ليست، في كثير من الأحيان، مسألة قدرة استيعابية، بل مسألة التزام سياسي أيضاً، وقالت إنها تتفق مع الرأي القائل إن المشاكل ليست خاصة بإقليم معين من العالم دون غيره. وبينت أن الصندوق يعمل على بناء القدرة الوطنية عن طريق تدريب موظفين نظراء

وطنيين وعن طريق دعم المنظمات غير الحكومية، الوطنية منها والمحلية. ونوّهت المديرة التنفيذية بالدور الهام الذي يؤديه الإصلاح الصحي في المبادرة الخاصة، وذكرت أن الصندوق سوف يصبح شريكاً نشطاً وكاملاً في ميدان الصحة الإنجابية.

١٣- وأعربت وفود عديدة عن ارتياحها لأن الصندوق قد تمكّن من تضمين برنامج عمله مسائل هامة ناشئة عن توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومن بين الأمثلة التي أوردتها على ذلك: الإنصاف والمساواة بين الرجل والمرأة، وإسناد صلاحيات للمرأة، ومسؤولية الذكور، ومشاغل الصحة التناسلية للمراهقين. وطلبت الوفود معلومات أكثر تحديداً عن الطريقة التي يتم بها فعلاً الانتفاع بمبادئ الصندوق التوجيهية الجديدة لوضع توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية موضع التنفيذ. وأشارت المديرة التنفيذية إلى مجالات عديدة: فقد (أ) استحدثت عمليات استعراض السياسة العامة بغية رصد تنفيذ المبادئ التوجيهية على الصعيد القطري؛ (ب) وطلبت إلى المنسقين المقيمين أن يقدموا تقارير عن المبادئ التوجيهية للمنسقين المقيمين بشأن تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ (ج) تتناول عملية استعراض جميع المشاريع والبرامج كيفية تطبيق المبادئ التوجيهية الموضوعية؛ (د) يجري تنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بخدمات الدعم التقني بغية تعزيز المساندة.

١٤- وعلقت وفود عديدة على مسائل المالية والميزانية، بما فيها مسائل مثل ضرورة المواءمة بين عروض ميزانيات صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وأثارت وفود عديدة مسألة ترحيل الدخل من سنة إلى السنة التالية. ونوهت بالاتجاه الايجابي المتمثل في انخفاض عمليات الترحيل هذه، على نحو ما أبرزته المديرة التنفيذية في بيانها، إلا أن تلك الوفود شددت على ضرورة رصد هذا الاتجاه بعناية. ونوهت المديرة التنفيذية، في ردها، بما أحرز من تقدم كبير، وذكرت أن ليس من الممكن دوماً مراقبة عمليات ترحيل الدخل إلى السنوات اللاحقة، حيث إن جزءاً من الدخل يصل، لا محالة، في وقت متأخر من العام ولا يمكن انفاقه قبل حلول العام التالي. وفي أي حال، فهي لا تريد إلا أن تشجع على تقديم التبرعات للصندوق، أيا كان وقت ورودها.

١٥- وفيما يتعلق بالانخفاض الطفيف في النسبة المئوية للميزانية التي تستأثر بها تكاليف خدمات الدعم الإداري والبرنامجي (من ١٧ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١٦ في المائة في عام ١٩٩٥)، قالت المديرة التنفيذية إن ذلك هو، إلى حد كبير، نتيجة للزيادة الكبيرة في الدخل بين السنتين، ولو أنها، بالطبع، مسرورة لهذا الاتجاه. وأشار أحد الموفدين إلى أنه، على الرغم من التشديد المستمر على تخفيض التكاليف الإدارية، فإن ذلك ينبغي ألا يصبح هدفاً في حد ذاته ولا ينبغي أن يعرّض أداء المنظمة للخطر. وقالت المديرة التنفيذية إنها متفقة مع هذه المقولة وذكرت أنه يجري تنفيذ جميع مكونات خدمات الدعم الإداري والبرنامجي تنفيذاً تاماً.

١٦- وبصدد إعلان المديرة التنفيذية أن السيدة كرستين ترون قد عُيّنت في منصب نائب المديرة التنفيذية (للبرامج)، قدمت وفود عديدة تهانيها للسيدة ترون على تعيينها ونوّهت بسجل الصندوق الجيد في تعيين نساء لشغل مناصب في الإدارة العليا والوسطى. واشارت المديرة التنفيذية إلى أن سبعة مناصب من بين المناصب العليا الأحد عشر في الصندوق تشغلها نساء. وأشادت وفود عديدة بالصندوق على ما حققه من منجزات، وأشارت إلى أنه قد بات مثالاً يُحتذى من قبل منظمات أخرى، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها.

١٧- وطرحت وفود عديدة أسئلة عن تعاون الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالايدز، وعن تقسيم العمل. فقالت المديرة التنفيذية إنه، على الرغم من أن البرنامج المذكور هو برنامج حديث العهد جداً، فإن التعاون بين الوكالتين ما برح ممتازاً حتى الآن. فقد أعار الصندوق موظفاً للبرنامج وما زال يقوم بتوريد الرفالات لكثير من البرامج الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الايدز، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالايدز. وقالت المديرة التنفيذية، رداً على سؤال آخر، إن الجزء الأكبر من المبلغ الذي ينفقه الصندوق في مجال الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقدره ٢٠,٥ مليون دولار، قد أُنفق على توفير الرفالات، وهو ليس سوى جزء صغير مما تنفقه منظومة الأمم المتحدة بكاملها على الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٨- ورداً على قول المديرة التنفيذية إن التسمية الجديدة للمديرين القطريين للصندوق ممثلين له قد أفضى إلى تحسين أداء نظام المنسقين المقيمين، طلبت وفود عديدة معلومات أوضح عن مدى التحسين الذي أحدثه هذا التغيير. فذكرت المديرة التنفيذية أن التسمية الجديدة قد زادت من ظهور الصندوق وحسَّنت قدرته على التنسيق بين الأنشطة السكانية. كما أظهرت التزام الصندوق بنظام المنسقين المقيمين بجعل المنسق المقيم يرأس لجنة تقييم المشاريع في كل بلد، وهي لجنة تابعة للصندوق.

١٩- وأشارت وفود عديدة إلى أن ما تم عقب مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية من تشديد جديد على الصحة الانجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، لا يعني أنه ينبغي للصندوق أن يقلل من أهمية أكثر مجالاته ميزة "نسبية"، أي السكان وتنظيم الأسرة، وشدد أحد الوفود على أن على الصندوق أن يلتزم التزاماً قوياً بتثبيت عدد سكان العالم وأن يجعل ذلك أولويته. وذكرت المديرة التنفيذية أن الصندوق يفهم جيداً أين توجد ميزته النسبية وأنه المنظمة الوحيدة من منظمات الأمم المتحدة، التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة. كما قالت إن أفضل سبيل لتثبيت عدد سكان العالم هو بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٠- وكذلك، ذكرت وفود عديدة أن الصحة الانجابية ليست سوى مجال واحد من المجالات البرنامجية الأساسية الثلاثة التي أقرها المجلس التنفيذي في مقرره ١٥/٩٥. أما المجالان الآخران - وهما المناصرة والاستراتيجيات السكانية والانمائية - فلم يحظيا سوى بقدر قليل نسبياً من الاهتمام في التقرير السنوي عن عام ١٩٩٥. وأشارت وفود عديدة إلى الدور الحاسم الذي يتعين أن يؤديه هذان المجالان البرنامجيان. وقالت المديرة التنفيذية إن التقرير عن عام ١٩٩٥ قد ركَّز على الصحة الانجابية نظراً لأنها مفهوم جديد يجري الأخذ به في أعمال الصندوق في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعليه، فقد بات، بالضرورة، مَحَطَّ كثير من الاهتمام أثناء العام، وخاصة فيما يتعلق بتدريب الموظفين وإعادة توجيه الأنشطة. غير أن ذلك لا يعني أنه يجري إهمال المجالين الآخرين، فسيتم تناولهما بمزيد من التعمق في تقارير سنوية لاحقة.

٢١- ورحبت وفود عديدة بشرح المديرة التنفيذية في بيانها أن الصندوق يعمل مع لجنة التنسيق الإدارية على إعادة تصنيف فئاته المتعلقة بشؤون المالية والميزانية بحيث تتمشى مع المجالات البرنامجية الأساسية الجديدة الثلاثة على النحو المبيَّن في مقرر المجلس التنفيذي ١٥/٩٥. وأكدت أن هذا ينبغي أن يتم الاضطلاع به بالتعاون مع منظمات معنية أخرى مثل لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقالت المديرة التنفيذية إن بوسعها أن تفيد أنه يجري الاضطلاع بذلك.

٢٢- وذكرت وفود عديدة أنه لا يمكن للصندوق أن ينهض بعمله بفعالية دون وجود قاعدة موارد مضمونة. وطالبت بلدان العالم أن تفي بما تعهدت به من التزامات في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما تساءلت عما يفعله الصندوق في سبيل تحسين قدراته على جمع التبرعات وزيادة ترتيبات التمويل المشترك بواسطة اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف. ولاحظت المديرة التنفيذية أن أفضل طريقة لجمع مزيد من الأموال هي بوضع برنامج فعال، وأعربت عن اعتقادها بأن الصندوق يفعل ذلك. وقالت إن جمع التبرعات هو، بالطبع، من الأولويات الرئيسية بالنسبة لموظفي الصندوق، ومن بين هذه الأولويات وضع ترتيبات التمويل المشترك. غير أنها لاحظت أن هذه الترتيبات تقوم على كثافة اليد العاملة وتُثقل وقت الموظفين نظراً لمتطلبات مختلف الجهات المانحة من حيث الشؤون المالية ومن حيث الرصد والإبلاغ.

٢٣- وذكر عدد من الوفود أنه، بغية قياس فعالية برامج الصندوق، من الضروري أن توجد مجموعة من مؤشرات التقدم، أو علامات قياسية، تكون موثوقة وقابلة للمقارنة. وقالت المديرة التنفيذية إنها متفقة تماماً مع هذا الرأي، وذكرت أن الصندوق يعمل في محافل عديدة، وخاصة في لجنة التنسيق الإدارية، على وضع هذه المؤشرات. بل إن فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمالية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التي أنشأها الأمين العام، تعكف على وضع مجموعة كاملة من المؤشرات في ميادين اجتماعية مختلفة، حيث يتولى الصندوق وضع المؤشرات السكانية والديموغرافية. وقالت إنها متفقة مع الوفود على وجوب رصد الأداء باستمرار، الأمر الذي يتطلب وضع مؤشرات لأثر البرامج.

٢٤- واستفسر أحد الوفود من المديرة التنفيذية عما اتُخذ من تدابير محددة لزيادة الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية في تنفيذ مشاريع الصندوق، مردِّداً بذلك مَطلب وفود كثيرة بزيادة الاعتماد على المنظمات غير الحكومية، على النحو المطلوب في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشار وفد آخر إلى الدور الحيوي الذي يتعين على هذه المنظمات أن تنهض به في زيادة المشاركة المجتمعية. وأكدت المديرة التنفيذية الدور العام الذي يتعين على هذه المنظمات أن تؤديه في بلوغ الأهداف السكانية وأهداف الصحة الانجابية على الصعيدين الوطني والدولي. وبَيَّنت أن أحد المشاكل المقترنة بذلك تكمن في إيجاد المنظمة غير الحكومية المناسبة التي تفي بالمبادئ التوجيهية للصندوق. وذكرت أن الصندوق قد أعاد النظر في معاييره المتعلقة بتقييم القدرة الإدارية والمالية والموضوعية للمنظمات غير الحكومية، وأنه ما برح عاكفاً على تعيين المنظمات المناسبة منها والمساعدة على تعزيزها.

٢٥- ولاحظت وفود عديدة حرص المجلس باستمرار على تحسين التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وفي هذا الصدد، أبدى أحد الوفود تشككاً في تكاثر آليات التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي يسبب كثيراً من الالتباس، وقد يكون متنافياً مع الغرض المعلن لهذه الآليات. وقالت المديرة التنفيذية إنها تتفق مع هذه الوفود في رأيها هذا، وذكرت أنها قد أمضت ما بين ٦٥ يوماً و٦٧ يوماً من أيام الدوام في عام ١٩٩٥ على العمل في مجال أنشطة التنسيق، وأنه كان ثمة عدد مفرط من اللجان المعنية بالتنسيق. ودعت إلى ضرورة تبسيط هذه العملية وجعلها أكثر كفاءة.

٢٦- وأشار عدد من الوفود إلى ضرورة مواصلة تدعيم المشاريع كسبيل إلى تخفيض المصروفات الإدارية. وأفادت المديرة التنفيذية أن الاتجاه مؤات في هذا الشأن، واقترحت أن ينظر الصندوق في إمكانية تغيير أسلوب عرض عدد المشاريع في التقرير السنوي عن عام ١٩٩٦ بغية زيادة إظهار هذا الاتجاه.

٢٧- واستفسر أحد الوفود عن سبب قلة المعلومات عن الإجهاض في التقرير السنوي، فذكر أن على الصندوق أن يضطلع بدور هام، ليس فقط في النهوض بتنظيم الأسرة كسبيل للتقليل من حدوث عمليات الإجهاض، بل في النهوض بالصحة الانجابية كذلك، مثلاً، عن طريق معالجة النتائج المترتبة على عمليات الإجهاض غير الناجحة. وأجابت المديرة التنفيذية بأن الصندوق يتصدى للإجهاض في سياق الفقرة ٨-٢٥ من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٨- واستفسر أحد الوفود عن الدور الذي يتوخاه الصندوق للقطاع الخاص في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فردّت المديرة التنفيذية قائلة إنها لا تتوقع ورود تبرعات من مؤسسات القطاع الخاص. وأفادت أنها اجتمعت بكثير من أرباب المؤسسات التجارية في المؤتمر الذي عقد مؤخراً في دافوس، وأن الخطوة التالية هي العمل على الدعوة إلى انعقاد اجتماع لأرباب المؤسسات التجارية، يرأسه أحد الشخصيات المعروفة جيداً في الأوساط التجارية، للنظر في مشاركة المجتمع التجاري في دعم برامج السكان والتنمية.

٢٩- وعلّقت وفود عديدة بأن دور البلدان النامية في الدورة السنوية هو دور مقـلّص كثيراً لأن الاجتماع يُعقد في جنيف، في حين أن معظم الوفود المسؤولة عن أنشطة الصندوق متمركزة في نيويورك. والنتيجة هي حالة مؤسفة، حيث إن أقل البلدان نمواً، التي سيكون عمل الصندوق متركزاً فيها بشكل متزايد، هي أقل البلدان حضوراً في الدورة. وقالت المديرة التنفيذية إنها متفقة مع تلك الوفود في رأيها، وإن الصندوق يقـيّم تقييماً كبيراً آراء تلك البلدان وتعليقاتها.

٣٠- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

- - - - -